

Distr.: General
20 March 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3 لمحة عامة عن الإقليم
4 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
8 ثانياً - الميزانية
8 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
8 ألف - لمحة عامة
9 باء - مصادد الأسماك والزراعة
10 جيم - السياحة
10 دال - النقل والاتصالات
11 هاء - المياه والصرف الصحي والمرافق والطاقة المتجددة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>.



الرجاء إعادة استعمال الورق



12	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
12	ألف - لمحة عامة
12	باء - العمالة والهجرة
13	جيم - التعليم
13	دال - الصحة العامة
14	هاء - الجريمة والسلامة العامة
15	خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث
15	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
16	سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل
16	ألف - موقف حكومة الإقليم
16	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
18	ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
		المرفق
20	خريطة ساموا الأمريكية

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، ولديها ممثل ميداني مقيم في الإقليم.

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد 3 700 كيلومتر تقريباً إلى جنوب غرب هاواي و 4 350 كيلومتراً إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأهونوؤو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاؤو (وتُعرف باسم جزر مانووا) والجزيرتان المرجانيتان المعروفتان باسم جزيرة روز وجزيرة سوينز.

مساحة الإقليم: 200 كيلومتر مربع

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 404 391 كيلومتراً مربعاً

عدد السكان: 49 710 نسمة (تعداد عام 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 75,84 سنة (النساء)؛ 70,22 (الرجال)

التركيبة العرقية: السكان الأصليون أهل جزر المحيط الهادئ (85,5 في المائة)؛ الآسيويون (3,7 في المائة)؛ البيض (0,8 في المائة)؛ الأصول العرقية الأخرى (10,1 في المائة)

اللغات: الإنكليزية والساموية

مقر الحكومة: فاغاتوغو

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم ليمانو باليوئي سياليفا ماوفا (منذ كانون الثاني/يناير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وأُجري استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

السلطة التشريعية: هيئة الفونو (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 11 245 دولاراً (عام 2020)

الاقتصاد: صيد الأسماك والسياحة والزراعة

معدل البطالة: 4,6 في المائة (تعداد عام 2022)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: يُعتقد أن أرخبيل ساموا كان قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول من وصل من الأوروبيين إلى هذه الجزر، في عام 1722. وبموجب معاهدة برلين لعام 1899، المعروفة أيضاً باسم "الاتفاقية الإنكليزية - الألمانية المتعلقة بسموا"، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كان الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس في ما بين القوى الاستعمارية المعنية قد أفضى إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وفي أوائل القرن العشرين، تم توقيع وثيقتين تتصان على التنازل عن هذه الجزر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقُبلت الوثيقتان بموجب قانون المصادقة الصادر في عام 1929، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة وسنّه في 20 شباط/فبراير 1929. وعملاً بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. ونص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُنَاطُ كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كانت لأغراض عسكرية في المقام الأول، فقد وُضِعَ الإقليم تحت ولاية القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة. وفي 29 حزيران/يونيه 1951، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي 10264 الصادر عن رئيس الولايات المتحدة⁽¹⁾.

2 - وينص قانون الولايات المتحدة الأمريكية على أن ساموا الأمريكية إقليم غير مدمج في الولايات المتحدة وغير خاضع لنظامها. ولا تنطبق عليه جميع أحكام دستور الولايات المتحدة أو قانون الولايات المتحدة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يُعتبر من مواطني الولايات المتحدة الأشخاص الذين يولدون في ساموا الأمريكية من والدين لا يتمتع أي منهما بجنسية الولايات المتحدة، ولكنهم يعتبرون من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه فيها. وفي حين لا يجوز لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات الفدرالية التي تجري في الولايات الخمسين أو في مقاطعة كولومبيا حتى لو ظلوا يقيمون فيها (ما لم يحصلوا على جنسية الولايات المتحدة بسبل أخرى)، فإن من حق جميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة التصويت في الإقليم، بما في ذلك لانتخاب مندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات الأمريكية. ويضم كل من الحزبين السياسيين الوطنيين الرئيسيين في الولايات المتحدة مندوبين عن الإقليم في المؤتمرات الوطنية التي يعقدانها كل أربع سنوات.

3 - وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتتمثل السلطة التنفيذية في مناصبي الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. والحاكم مسؤول عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية والقوانين الفدرالية الواجبة التطبيق ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة الفونو. ولا تملك هيئة الفونو صلاحية إبطال قرارات النقض الصادرة عن الحاكم، ووزير الداخلية في الولايات المتحدة هو الشخص الوحيد الذي يمكنه إبطالها.

4 - وهيئة الفونو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من 18 عضواً يختارهم 14 مجلساً من مجالس المقاطعات، ومجلس النواب، الذي يُنتخب 20 منهم عن طريق التصويت الشعبي، مع تعيين عضو إضافي بصفته مندوباً من جزر سوينز لا يحق له التصويت. ولا يجوز اختيار أعضاء مجلس الشيوخ إلا من بين الزعماء *الماتاي*، وهم قادة العشائر *الأبيغا* التقليديون. ومدة العضوية في مجلس الشيوخ هي أربع سنوات، أما مدة العضوية في مجلس النواب فهي سنتان. ويحق لهيئة الفونو

(1) يحدّد الأمر الوزاري 2657 المؤرخ 29 آب/أغسطس 1951، والأمر الوزاري 3009، المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، بالصيغة المعدلة، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة).

سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها. وقد أُجريت انتخابات مجلس النواب في الإقليم في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

5 - وتذكر الدولة القائمة بالإدارة أن النظام القضائي يتكون من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة والقاضي المعاون اللذين يعينهما وزير الداخلية في الولايات المتحدة. أما القضاة المساعدون العاملون في محاكم المقاطعات المحلية فيعينهم الحاكم وتقرهم هيئة الفونو. وتتفرع المحكمة العليا إلى محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. ومنح كونغرس الولايات المتحدة المحكمة العليا ولاية اتحادية محدودة تميز لها النظر في بعض المسائل التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنية والدعاوى المتعلقة برهون السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى محاكم المقاطعات القضائية الاتحادية في الولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية في الولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة من محاكم المقاطعات القضائية الاتحادية.

6 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انتخب الناخبون نائب الحاكم السابق ليمانو باليوي سياليجا ماوفا والنائب العام السابق تالويغا إلياسالو آله في مناصبي حاكم ساموا الأمريكية ونائب حاكم ساموا الأمريكية، على الترتيب. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، انتخب الناخبون أيضاً 20 عضواً في مجلس نواب ساموا الأمريكية، ومندوبة مجلس نواب الولايات المتحدة.

7 - ومنذ عام 1981، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوباً لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين. ويجوز للمندوب التصويت في اللجان. وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أصبحت أوموا أماتا كولمان راديواغن أول امرأة تنتخب في منصب مندوبة ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أُعيد انتخابها لفترة ولاية خامسة.

8 - وقد نُقح في عام 1967 دستور ساموا الأمريكية لعام 1960، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي 1970 و 1977. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات على الدستور، بالصيغة التي يقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام 2008، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور لكن المقترح رُفض بفارق ضئيل. واقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2010 أن تُدخل على الدستور تعديلات وتنقيحات تشمل تغييرات تتعلق بحظر مواصلة تقسيم حقوق الملكية في الأراضي الجماعية في الإقليم إلى حقوق فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة في جميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز مكانة لغة ساموا وثقافتها في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقاً للقوانين المحلية، ووضع أحكام تحدد إجراءات عزل قادة الإقليم. وفي الاستفتاء على التعديلات، الذي نُظّم في إطار الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ومرة ثانية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، رفض الناخبون مقترح تعديل على الدستور المنقح يعطي هيئة الفونو، بدلاً من وزير داخلية الولايات المتحدة، صلاحية إبطال قرارات النقض التي يصدرها الحاكم.

9 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن المحكمة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا القضائية قد رتت في 26 حزيران/يونيه 2013 دعوى قضائية (قضية *تواوا ضد الولايات المتحدة*) رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة المولودين في ساموا الأمريكية وليسوا من مواطني الولايات المتحدة، واتحاد السامويين في أمريكا، يطلبون فيها إصدار حكم قضائي بياني يعلن أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة يسري على ساموا الأمريكية. وعقب استئناف القرار، قضت هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الاتحادية لدائرة مقاطعة كولومبيا القضائية في حزيران/يونيه 2015 بأن "حق الجنسية المكتسب بالولادة" المنصوص عليه في الدستور لا ينطبق على الأقاليم، وأن من ولدوا في ساموا الأمريكية لا يحق لهم المطالبة بالجنسية كحق مكتسب بالولادة بموجب التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي. ورفضت محكمة الاستئناف عريضة تطلب إلى محكمة الاستئناف بكامل هيئتها إعادة النظر في قرار الهيئة الثلاثية، ورفضت المحكمة العليا عريضة تلتزم استصدار أمر بتحويل ملف الدعوى إليها للنظر في موضوعها. وتدخلت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة ساموا الأمريكية لمعارضة الدعوى، واحتجنا بأن حالة جنسية شعب ساموا الأمريكية هو مسألة من شأن الشعب ويترك له حلها من خلال العمليات السياسية.

10 - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية في ذلك الوقت، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في 27 حزيران/يونيه 2013، عن شكره لمحكمة المقاطعة القضائية الاتحادية لرأيها المعقل تعليلاً جيداً، وكذلك لتأكيداتها مجدداً سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لأبناء شعب ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين.

11 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم آنذاك موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2013 بعنوان "مسألة إنهاء الاستعمار في ما يتعلق بساموا الأمريكية"، أُحيلت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة. وأشار الحاكم إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة خاضعة للولايات المتحدة، بل إقليمياً تابعاً لها، وهو مركز تمت صياغته طواعية لأسباب اقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك.

12 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر قاض اتحادي في المحكمة الاتحادية في مقاطعة يوتا القضائية قراراً في قضية *فيتيسيمانو ضد الولايات المتحدة* ينص على أن السامويين الأمريكيين هم مواطنون لديهم الجنسية بحكم الولادة بموجب التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعربت مندوبة ساموا الأمريكية في مجلس نواب الولايات المتحدة عن خيبة أملها إزاء الحكم، واصفة إياه بأنه غير مرحّب به وغير ملائم ولا سابقة له. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوقف تنفيذ الحكم إلى حين الانتهاء من مرحلة الاستئناف.

13 - ورفع كل من (أ) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و (ب) حكومة ساموا الأمريكية ومندوبة ساموا الأمريكية، طلب طعن إلى محكمة الدائرة العاشرة الاستئنافية الفدرالية في دنفر، وقُدّم الطلبان في 14 نيسان/أبريل 2020. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2020، نظرت المحكمة في القضية في جلسة افتراضية. وفي 15 حزيران/يونيه 2021، ألغت هيئة من ثلاثة قضاة تابعة للدائرة العاشرة حكم المحكمة المحلية، وخصت إلى أن المعاملة القانونية للأشخاص المولودين في ساموا الأمريكية باعتبارهم من رعايا الولايات المتحدة، لا من مواطنيها، هي معاملة تستجيب لمقتضيات التعديل الرابع عشر. وفي تموز/يوليه 2021،

سعى المدعون في القضية إلى الاستئناف لأجل مزيد من المراجعة من قبل جميع القضاة العاملين في الدائرة العاشرة؛ وقد رُفض هذا الطلب في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأصدر مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الإقليم قراراً متزامناً، في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2021 على التوالي، أعربا فيه عن دعم صريح لقرار محكمة الاستئناف بالدائرة العاشرة، والذي أرفقته حكومة ساموا الأمريكية باعتباره اعتراضاً على طلب لإعادة النظر في هذا القرار في الدائرة العاشرة. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، رفضت المحكمة العليا الطلب الذي تقدّم به المدعون في 14 أيلول/سبتمبر 2022 لإصدار أمر قضائي بنقل الدعوى للمراجعة.

14 - وفي بيان صحفي مؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2020، أعربت مندوبة ساموا الأمريكية لدى الولايات المتحدة عن تقديرها للإجراء الذي اتخذته الهيئة التشريعية لساموا الأمريكية بالإجماع في صورة قرار متزامن أبدى من خلاله المسؤولون المنتخبون تأييدهم للحق في تقرير المصير. وفي حزيران/يونيه 2021، أعلنت وزارة الداخلية الأمريكية عن إسناد منحة بمبلغ 150 000 دولار إلى مكتب الوضع السياسي لمساعدة الحكومة في جهودها من أجل عقد مؤتمر دستوري في الإقليم وإشراك المجتمع في منتديات التوعية العامة وفي الحوار والمناقشات حول المساءلة في ما يتعلق بالدستور والقانون العام للولايات المتحدة. وبموجب أمر تنفيذي مؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أوعز الحاكم إلى المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية بما يلي: (أ) التحضير للمؤتمر الدستوري لعام 2022 من خلال البحث والمشاركة العامة والدعم اللوجستي؛ (ب) إعداد ودعم مؤتمر دستوري صوري بالتنسيق مع وزارة التعليم ومع المكاتب الحكومية الأخرى؛ (ج) التنسيق مع وزارة الخزانة لضمان المحاسبة الكاملة والدقيقة على جميع الأموال المدرجة في الميزانية والمنفقة على المؤتمر الدستوري.

15 - وفي الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس 2021، استضاف المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية، بالتعاون مع وزارة التعليم، اجتماعات للجان مع ممثلي المعلمين من كل مدرسة ثانوية وذلك من أجل إعداد دليل بشأن المناهج الدراسية لتدريس دستور ساموا الأمريكية ووضعها السياسي في الفصول الدراسية الثانوية. وتم تقديم هذا الدليل في 18 آب/أغسطس 2021. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2022، وفي ما يتعلق بالمؤتمر الدستوري، أفاد الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم أمام الهيئة التشريعية السابعة والثلاثين لساموا الأمريكية بأن هناك خطأً لإدماج دروس التربية المدنية ضمن مناهج المدارس الثانوية والكلية الأهلية.

16 - وقد أنشئت لجنة استعراض الدستور في ساموا الأمريكية رسمياً في شباط/فبراير 2022 بموجب الأمر التنفيذي 001-2022، وتم تكليفها بأمر منها استعراض دستور ساموا الأمريكية برمته والنظر في جميع مقترحات التنقيح المقدمة في الاجتماعات والتجمعات والمناقشات المحددة التي يعقدها مكتب استعراض الدستور ومكتب الحاكم، وأيضاً في التقارير والطلبات المقدمة من الهيئات المعيّنة قانوناً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجلس الفنون، والسلطة القضائية، ولجان دراسة المركز السياسي، والحكومة المحلية، والجمهور. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في 8 شباط/فبراير 2022. ونتيجة لنقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أول مرة في الإقليم، علّقت اجتماعات اللجنة حتى 7 حزيران/يونيه 2022.

17 - وفي 20 حزيران/يونيه 2022، أصدر الحاكم الأمر التنفيذي 006-2022 الذي يدعو إلى عقد المؤتمر الدستوري لساموا الأمريكية لعام 2022. وقد عُقد المؤتمر في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2022. وصوّت ما مجموعه 129 مندوباً في المؤتمر لصالح إقرار 11 تعديلاً لعرضها

على الناخبين في انتخابات 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ووافق الناخبون على 5 من 11 تعديلاً، تضمنت تصويتاً لمندوب جزر سوينز، وبدأ لعزل الحاكم ونائب الحاكم، وثلاثة تعديلات وزارية لتغيير اسم "Government of American Samoa" ليصبح "American Samoa Government"، وإدخال حرف صامت على اسمي مقاطعتين.

18 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، أحال حاكم الإقليم إلى وزيرة داخلية الولايات المتحدة التعديلات الخمسة المذكورة آنفاً المُدخلة على دستور ساموا الأمريكية المنقح حديثاً، وبعد ذلك في 7 شباط/فبراير 2023، التقى الحاكم بوزيرة الداخلية لمناقشة التعديلات التي وافق عليها الناخبون. وقالت الوزيرة إن وزارة الداخلية ستستعرض التعديلات الدستورية من باب الحرص على احترام حق ساموا الأمريكية في تقرير المصير. وأشارت إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يوافق فيها الناخبون على التعديلات منذ أكثر من 40 عاماً.

ثانياً - الميزانية

19 - يقدم مكتب شؤون الجزر كل سنة منحة مالية إلى ساموا الأمريكية من أجل تشغيل الحكومة المحلية، بما في ذلك السلطة القضائية. وتبلغ الميزانية التي طلبها المكتب لعام 2024 من أجل العمليات في ساموا الأمريكية 28,1 مليون دولار، وهي مخصصة لعمليات الحكومة العامة والمحكمة العليا. وتلقت ساموا الأمريكية أيضاً مساعدة مالية اتحادية بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

20 - على نحو ما ذُكر في ورقات العمل السابقة، صدر في عام 2007 تشريع اتحادي استحدث جدولاً زمنياً للزيادات الدورية في معدلات الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية وصولاً إلى المستوى الاتحادي بحلول عام 2016. ولكن تشريعات لاحقة نصت على إرجاء تلك الزيادات أو تقليصها. وفُرضت أحدث زيادة في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية في 30 أيلول/سبتمبر 2021. وستتم زيادة هذه الأجور بشكل مطرد على فترات مدتها ثلاث سنوات حتى يتساوى الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى الاتحادي للأجور، على أن تتم الزيادة المقبلة في الأجور في عام 2024.

21 - وذكرت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن معدلات الحد الأدنى للأجور بحسب القطاعات المهنية في ساموا الأمريكية قد رُفعت بمقدار 0,40 دولاراً في كل قطاع في 30 أيلول/سبتمبر 2021 مثلما ورد آنفاً، وهي تتراوح حالياً بين 5,38 دولارات في الساعة (صناعة الملابس) إلى 6,79 دولارات في الساعة (الشحن والتفريغ، والنقل بالصنادل، وأنشطة وكالات الشحن البحري). أما قطاع تعليب سمك التونة، وهو أكبر مصدر للعمالة في القطاع الخاص في الإقليم، فإن الحد الأدنى للأجور فيه هو 5,96 دولارات في الساعة ويوظف في أغلبيته عمالة أجنبية من ساموا المجاورة. ووفقاً لمكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، ليس من المقرر أن تصل الأجور الدنيا كلها في ساموا الأمريكية إلى المستوى الاتحادي الحالي قبل عام 2036.

22 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بينما يبلغ معدل الحد الأدنى الاتحادي للأجور لموظفي الحكومة المحلية 5,61 دولارات في الساعة، فإن حكومة ساموا الأمريكية قد اعتمدت جدولاً جديداً للأجور في 30 حزيران/يونيه 2021 يصل فيه الحد الأدنى للأجور 7,25 دولارات في الساعة. ويهدف هذا التدبير الذي اتخذته حكومة ساموا الأمريكية إلى ضمان أجر كفاف وتحسين نوعية الحياة عموماً في جميع أنحاء الإقليم. ويعكس هذا القرار آخر توصية مقدمة من حكومة ساموا الأمريكية إلى مكتب المساواة الحكومية من أجل إتاحة الفرصة للإقليم لتحديد معدلات الحد الأدنى للأجور الخاصة به، بالسرعة التي تناسبه ووفقاً للظروف الاقتصادية.

23 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم لعام 2022. وأظهرت التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تطبيق تسوية تغير الأسعار، قد زاد بنسبة 1,8 في المائة في عام 2022 بعد أن سجل انخفاضاً بنسبة 1,7 في المائة في عام 2021. وعكست الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادات في الإنفاق الحكومي والصادرات. وقوبلت هذه الزيادات جزئياً بانخفاض في نفقات الاستهلاك الشخصي واستثمارات القطاع الخاص الثابتة والاستثمار الخاص في المخزونات. أما الواردات، وهي عنصر طرح في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت أيضاً. وأشار المكتب أيضاً إلى أن اقتصاد الإقليم دُعم باستمرار عائدات المنح الاتحادية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وكذلك بزيادة صادرات التونة المعلبة وما ينفقه الزوار.

باء - مصادد الأسماك والزراعة

24 - ساموا الأمريكية مركز رئيسي لتجهيز الأسماك في منطقة المحيط الهادئ الأمريكية. وقطاع تعليب سمك التونة هو العنصر الرئيسي المحرك لاقتصاد ساموا الأمريكية، الذي يدرّ عائدات التصدير ويوجد الصناعات والأنشطة التجارية الأخرى ذات الصلة. وفي عام 2023، قدم مكتب شؤون الجزر إلى إدارة الموارد البحرية والأحياء البرية منحة في إطار المساعدة التقنية قيمتها 174 000 دولار للاستعانة بكبير محلي سياسات من أجل وضع خطة لإدارة الشؤون المتعلقة بأسماك التونة في ساموا الأمريكية.

25 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يتمتع سكان ساموا الأمريكية باقتصاد كبير لصيد الأسماك بشكل حرفي ومعاشي يعتمد على قوارب الصيد التقليدية (الطوافات المكشوفة السطح). وقد استثمر مكتب شؤون الجزر أموالاً في تحديث أسطول سفن الصيد التقليدية ضمن ميزانية السنة المالية 2021. وستقوم حكومة ساموا الأمريكية بتصنيع هذا الأسطول المُعاد تصميمه وذلك بمساعدة ودعم من الحكومة الاتحادية، ولا سيما في إطار برامج رابطة التنمية الاقتصادية الأمريكية. ولدعم هذا التطوير، منح مكتب شؤون الجزر في عام 2023 وزارة التجارة في ساموا الأمريكية مبلغ 200 000 دولار لتنمية قدرات القوى العاملة في مصادد الأسماك. وستستخدم الأموال لصيانة السفن، وتوفير اللوازم والمعدات من أجل تدريب قوة عاملة جديدة على كيفية استخدام سفينة سوبر/لنيا الجديدة.

26 - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة 90 في المائة. وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة لأن جزءاً كبيراً من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون

من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرامجها للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

27 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خُددت السياحة باعتبارها واحدة من الركائز الاقتصادية الرئيسية الجديدة لساموا الأمريكية بسبب غياب اليقين في قطاع صيد التونة، والتنافس بين مشغلي مصانع التعليب للحصول على كميات أكبر من الصيد ووصول أساطيلهم إلى مناطق الصيد، والانخفاض المستمر في هامش ربح المنتج المعب.

28 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، في عام 2019، أي العام الأخير السابق للاضطراب الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19 بالنسبة للسفر على الصعيد العالمي، وقدّ نحو 75 676 من المسافرين إلى ساموا الأمريكية. وفي آذار/مارس 2020، أمر الحاكم آنذاك بإغلاق حدود ساموا الأمريكية أمام جميع الزوار وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وظلت الحدود مغلقة خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وفي شباط/فبراير 2021، أذن الحاكم بأول رحلة عودة إلى الوطن لأكثر من 2 000 من سكان ساموا الأمريكية الذين تقطعت بهم السبل في الولايات المتحدة القارية وفي هاواي. وفي عام 2023، فتحت ساموا الأمريكية حدودها أمام السفن السياحية، وفي عام 2023 زار الإقليم ما مجموعه 17 سفينة.

دال - النقل والاتصالات

29 - يوجد في ساموا الأمريكية نحو 180 كيلومتراً من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و 235 كيلومتراً من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو باغو صالحاً في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه 1 000 قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى 32 قدماً. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمنشآت. وتوجد فيه منشأة لإصلاح السفن مزودة بسكة حديدية بحرية تصل حمولتها إلى 3 000 طن.

30 - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا وأوفو وأولوسيغا وتاؤو. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتتولى إدارته.

31 - ووفقاً لوثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، إن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

32 - وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ويمكن الحصول أيضاً على خدمات البث التلفزيوني والإنترنت عبر الكابلات من شركة خاصة تملك حكومة ساموا الأمريكية جزءاً منها. ووفقاً لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية، شهدت تكنولوجيا المعلومات في ساموا الأمريكية تحسناً كبيراً بعد أن استثمرت حكومة ساموا الأمريكية أكثر من 35 مليون دولار في كابل ألياف بصرية تحت سطح البحر، مما مهد الطريق لنشوء صناعة جديدة قائمة على المعرفة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أكملت وزارة التجارة بسموا الأمريكية في عام 2021 استراتيجية الإقليم للنطاق العريض، المعنونة "بناء المنعة الإلكترونية

في ساموا الأمريكية: استراتيجية النطاق العريض في الإقليم للفترة 2021-2026، ويجري حالياً تنفيذ مبادرات إنمائية للاستفادة من القدرات الجديدة في الاتصال بالإنترنت لخلق فرص اقتصادية جديدة.

33 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، في الفترة التي انقضت منذ إصدار وثيقة الاستراتيجية، عملت الحكومة الفيدرالية، من خلال مبادرات تمويلية متعددة على مستوى البلد، على تعزيز التمويل العام لأغراض الاتصال بالإنترنت العريض النطاق، بما في ذلك في ساموا الأمريكية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، خُصص لساموا الأمريكية أكثر من 60 مليون دولار من التمويل المخصص العام لأغراض الاتصال بالإنترنت العريض النطاق، بما في ذلك لمرفق متعدد الأغراض من المقرر أن يكون مجمعاً تكنولوجياً، وسيكون بمثابة مركز للتكنولوجيا وحاضنة للأعمال التجارية. وستخصص هذه المصادر التمويلية لتنفيذ استراتيجية الاتصال بالإنترنت العريض النطاق، التي تهدف إلى الاستفادة من الاتصال الإلكتروني الجديد لخلق فرص اقتصادية في الإقليم. ويشمل ذلك إدخال تحسينات على التعلم عن بُعد، والاستثمارات في الرعاية الصحية والعافية من خلال الطبيب عن بُعد والرعاية الصحية عن بُعد، ورقمنة الخدمات الحكومية والخدمات الأساسية الأخرى، ومواصلة تحقيق المساواة الرقمية في ساموا الأمريكية. وتواصل ساموا الأمريكية المشاركة في المناقشات المتعلقة بالعديد من التطورات الإقليمية، بما في ذلك دراسة الجدوى التي أعلن عنها مؤخراً بشأن كابل وسط المحيط الهادئ، الذي يُقترح مده بين غوام وساموا الأمريكية لإنشاء "مثلث" للاتصال بالإنترنت في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، بما يشمل هاواي والولايات المتحدة القارية. وما زال الإنترنت العريض النطاق يشكل مجال اهتمام قوي في ما يتعلق بفرص التنمية الاقتصادية المستقبلية لساموا الأمريكية.

هاء - المياه والصرف الصحي والمرافق والطاقة المتجددة

34 - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بمياه الشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة 90 في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ 10 في المائة المتبقية على مياه الشرب من شبكات توريد المياه القروية.

35 - ووفقاً للإدارة الحكومية لشؤون معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة، إن ساموا الأمريكية تعتمد بشكل شبه كلي على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك وقود الديزل، لتوليد الطاقة الكهربائية. ورغم أن ساموا الأمريكية تفقر إلى موارد الوقود الأحفوري، فإنها تتمتع بإمكانات في مجال موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية. ومن بين المصاعب التي تحول دون تطوير طاقة الرياح البرية في ساموا الأمريكية الأعاصير المدارية، وقبول المجتمع، واستقرار الشبكة. ويشكل هيكل ملكية الأراضي المجتمعية في ساموا الأمريكية عقبات محتملة أمام إقامة مشاريع أكبر. وفي عام 2022، فتحت التشريعات الاتحادية المياه البحرية المحيطة بأقاليم الولايات المتحدة، بما فيها ساموا الأمريكية، في وجه تطوير طاقة الرياح.

36 - وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية في الإقليم وعزلته الجغرافية، أنشأت حكومة ساموا الأمريكية اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة وكلفتها بالعمل مع الخبراء الفدراليين من أجل جلب الطاقة المتجددة المستدامة إلى الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات للطاقة بهدف الاستفادة من المصادر المحتملة للطاقة المتجددة في جزيرة توتويلا، وبدأت في تنفيذ مشروع لإمداد مجموعة جزر مانووا بمصادر الطاقة المتجددة بشكل كامل، لأن تكلفة الطاقة الكهربائية فيها تبلغ مثلي تكلفتها في بقية أنحاء ساموا الأمريكية.

وأُنجز مشروع لتشييد شبكة للطاقة الشمسية على مرحلتين. وفي عام 2019، أُجبرت الجزيرة على العودة إلى توليد الطاقة بواسطة الديزل بسبب حريق نشب في محطة الطاقة الشمسية في أوفو.

37 - وحددت اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة في ساموا الأمريكية هدفاً يتمثل في الحصول على 50 في المائة من الطاقة التي يحتاج إليها الإقليم من موارد الطاقة المتجددة، وأهمها الطاقة الشمسية، بحلول عام 2025 و 100 في المائة منها بحلول عام 2040. وعلى الرغم من أن الإقليم قد تكون لديه موارد من الطاقة الحرارية الأرضية المرتبطة بأصوله البركانية، إلا أن التقييمات لم تقف على أي إمكانات تجارية لاستغلال الطاقة الحرارية الأرضية لأغراض توليد الكهرباء. وتتذبذب أسعار الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية بحسب أسعار النفط العالمية. وعادة ما يكون متوسط أسعار الكهرباء في ساموا الأمريكية أعلى بثلاث مرات من مثيله في الولايات المتحدة. وتُستخدم كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية لضخ ومعالجة المياه الصالحة للشرب. وفي عام 2021، كان استهلاك الكهرباء للفرد الواحد في ساموا الأمريكية يقل بحوالي 70 في المائة عن متوسط استهلاك الكهرباء للفرد الواحد في الولايات المتحدة القارية.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

38 - يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى *فأساموا*، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح المشاركة في ما بين *الأبيغا* (العشيرة)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري *ماتاي*، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام 2008 على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

39 - وتشير استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية إلى أن الإقليم يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلص عدد السكان، ومعدلات الفقر البالغة الارتفاع، والاقتصاد الجزري الهش. ويعتمد اقتصاد ساموا الأمريكية واستقرارها الاقتصادي في الأجل الطويل اعتماداً كلياً على أموال الحكومة الاتحادية واستمرار ما تبقى من أنشطة تعليب التونة.

باء - العمالة والهجرة

40 - لدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عن تلك المعمول بها في الولايات المتحدة. وكما دُكر سابقاً، دخل قانون جديد للهجرة حيز النفاذ في ساموا الأمريكية في عام 2003، حوّل السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للنائب العام، بدلاً من مجلس معين من الحكومة. وأفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود للمهارات المتوفرة في قوتها العاملة وضرورة استقدام عمال وإداريين ماهرين لعدد كبير من الصناعات. وأوصي في تلك الوثيقة بتتقيح قانون الهجرة وسياساتها وإجراءاتها لتحسين تلبية متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأُعرب عن القلق من انتقال السيطرة على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية من السلطة المحلية إلى السلطة الاتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

41 - وكشفت الخطة الموحدة التي قدمتها ساموا الأمريكية في إطار قانون القوة العاملة والابتكار وفرص العمل الصادر في عام 2016، أن ثمة توازناً بين هجرة العمال المغادرين من الإقليم إلى الولايات المتحدة وهجرة العمال الأجانب الوافدين للعمل في مصانع تعليب التونة ومصائد الأسماك. وحددت الخطة عدداً من الأسباب التي تدفع بالقوى العاملة إلى مغادرة الإقليم، بما في ذلك انخفاض الأجور مقارنة بتلك السارية في الدول المجاورة ودول المحيط الهادئ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع والإسكان، وبطء تطور البنى التحتية في الإقليم نظراً لتعرضها لتأثيرات بيئية شديدة والافتقار إلى التمويل لتحسين البنى التحتية القائمة.

جيم - التعليم

42 - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة التلاميذ من ساموا الأمريكية بين إجمالي عدد التلاميذ 95,7 في المائة، في حين تأتي النسبة المتبقية من التلاميذ، وهي 4,3 في المائة، من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

43 - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي 97 في المائة. وتوجد خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أدنى مستوى. وكررت وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن ثمة ما مجموعه 109 من المؤسسات التعليمية في ساموا الأمريكية في عام 2018، وهو نفس عددها في عام 2017، بما فيها كلية متوسطة وحيدة في الإقليم.

44 - وتجمع شراكة ساموا الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا والفنون والهندسة والرياضيات (STEAM) بين المعلمين والمهنيين ورجال الأعمال والوكالات الحكومية والمنظمات غير الربحية وقادة المجتمع المحلي والجهات المعنية الأخرى من أجل دعم تعليم العلوم والتكنولوجيا. وتسعى هذه الشراكة إلى تطوير قوة عاملة ذات مهارات عالية والوصول بساموا الأمريكية إلى مستوى القدرة على المنافسة عالمياً. وقد شرع في تنفيذ أكاديمية STEAM كمشروع تجريبي في عام 2019 من أجل إقامة الاتصال بين المعلمين وأصحاب العمل عبر أنشطة التعلم العملية والقائمة على المشاريع. ويستطيع الطلاب أيضاً الاتصال بالأخصائيين المهنيين ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والفنون والهندسة والرياضيات.

دال - الصحة العامة

45 - وفقاً لاستراتيجية التعاون القطري التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من أجل ساموا الأمريكية للفترة 2018-2022 إن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للمرض والوفاة قبل الأوان. وتنتشر في الإقليم عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية. والإقليم معرض أيضاً لمخاطر الأمراض المعدية الناشئة والأمراض التي عاودت الظهور، مثل حمى الضنك وفيروس الشيكونغونيا ومرض فيروس زيكا. وتشمل التحديات الراهنة في مجال إدارة حالات الطوارئ القدرات المحلية على مراقبة الأوبئة، والقدرات المختبرية، والإبلاغ عن المخاطر. وتعوق محدودية الموارد البشرية والمالية القدرات المؤسسية على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الأمراض غير المعدية. ولتعزيز القوة العاملة المحلية في مجال الصحة العامة، ينبغي توفير فرص التدريب الجيد داخل الإقليم وفي الخارج. وثمة حاجة إلى إعادة توجيه نموذج

تقديم الخدمات الصحية بهدف الاستجابة لعبء الأمراض غير المعدية، بوسائل تشمل تحقيق التوازن في احتياجات السكان الصحية العلاجية والوقائية.

46 - ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تشمل الأولويات الاستراتيجية لساموا الأمريكية وضع خطة استراتيجية للصحة العامة، وتخطيط وتنفيذ خطة القطاع الصحي، وتطوير القدرات على نطاق قطاع الصحة بأسره لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

47 - وفي 29 كانون الثاني/يناير 2020، قام الحاكم في تلك الفترة بتمديد حالة الطوارئ المعلنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بسبب انتشار مرض الحصبة في المنطقة، فوسع نطاقها لتشمل جائحة كوفيد-19.

48 - وعقب تغيير حكومة ساموا الأمريكية في كانون الثاني/يناير 2021، أُعيد تشكيل فرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19 في 3 كانون الثاني/يناير 2021 لكفالة استمرار التصدي للجائحة، وتيسير عودة سكان الإقليم إليه، وتلقيح أفراد المجتمع المحلي. وظلت ساموا الأمريكية خالية من كوفيد-19 حتى شباط/فبراير 2022. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أفادت حكومة ساموا الأمريكية بأن ما يقرب من 86 في المائة من إجمالي السكان قد تم تطعيمهم بالكامل.

49 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى ساموا الأمريكية لإعانة حكومة الإقليم على التصدي لجائحة كوفيد-19، تشمل 479 مليون دولار في إطار قانون خطة الإنقاذ الأمريكية. وتشمل خطة الإنعاش التي وضعتها حكومة ساموا الأمريكية بناء مرفق جديد للصحة العقلية، ومراكز صحية مجتمعية، وإدخال تحسينات على الميناء والمطار، وبرنامجاً لقروض الإسكان الميسورة، وبرنامجاً لتوفير القروض للأعمال التجارية الصغيرة، وتحديث البنية التحتية للاتصالات، وإصلاح نظام توزيع المياه، واستثمارات رأسمالية أخرى.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

50 - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه المعني بالاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. والمكتب عبارة عن فرقة عمل متعددة الوكالات والولايات القضائية تتولى تعزيز التنسيق بين الوكالات وجمع المعلومات الاستخباراتية لتيسير التحقيقات المشتركة بين هذه الوكالات والولايات القضائية. وقد تم تعيين المكتب ليكون وكالة التحقيق الرائدة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر، حيث تشمل مهامه على سبيل المثال لا الحصر: (أ) جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية عن الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر اللذين يؤثران على الإقليم، وتعميم المعلومات على موظفي إنفاذ القانون الذين يحتاجونها في أغراض إنفاذ القانون المشروعة؛ (ب) تنسيق مراقبة أنشطة إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر مع وكالات إنفاذ القانون على مستوى الاتحاد والولايات والأقاليم والمحليات وتنسيق الجهود المحسنة في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات؛ (ج) أداء مهام إنفاذ القانون الأخرى وإجراء التحقيقات على النحو الذي يحدده الحاكم ووفقاً للقانون السائد.

51 - ووكالة تخطيط العدالة الجنائية هي الوكالة الإدارية الحكومية التابعة لساموا الأمريكية المسؤولة عن إدارة العديد من برامج المنح التابعة لمكتب المساعدة القضائية بمكتب برامج العدل التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة. وهي ممولة بنسبة 100 في المائة من الموارد الاتحادية. وتتولى الوكالة ضبط الأهداف

والمبادرات اللازمة لمكافحة الجريمة وتأمين السلامة العامة في مواجهة طائفة من الصعوبات، بسبل منها الوقاية من الجريمة، والخفارة المجتمعية، وقضاء الأحداث، والوقاية من العنف ضد النساء والأطفال، ودعم الضحايا، وضمان نزاهة موظفي العدالة الجنائية. وتتولى الوكالة المسؤولة عن استكشاف الفرص الجديدة من المنح لأجل دعم المجالات الأساسية لنظام العدالة الجنائية، ودعم ومساعدة وكالات العدالة الجنائية وحكومة ساموا الأمريكية.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

52 - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، ولا سيما الهواء والمياه والأرض. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واعتراضاً بتأثيرات تغير المناخ والحاجة إلى التصدي السريع والاستراتيجي لضمان الحماية والقدرة على التكيف والمرونة والرفاهية لجزر وسكان ساموا الأمريكية، أصدر حاكم الإقليم الأمر التنفيذي 010-2021 في 23 كانون الأول/ديسمبر 2021، القاضي بإنشاء لجنة ساموا الأمريكية للقدرة على الصمود ومكتب القدرة على الصمود التابع لحاكم الإقليم. وفي 17 كانون الثاني/يناير 2023، عقدت لجنة ساموا الأمريكية للقدرة على الصمود ومكتب القدرة على الصمود التابع لحاكم الإقليم اجتماعاً مع مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة لمناقشة الاستعدادات وسبل الحماية الأخرى التي يجب تحسينها في ساموا الأمريكية. وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدم مكتب شؤون الجزر في عام 2023 عدة منح، عن طريق قانون البنية التحتية المعتمد من الحزبين وقانون الحد من التضخم، إلى حكومة ساموا الأمريكية للمساعدة في التكيف مع تغير المناخ، وحماية الشواطئ والأراضي الرطبة، ووضع خطة للأمن البيولوجي.

53 - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في بلدان جنوب المحيط الهادئ هي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه المجاري، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك قلق متنامٍ من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

54 - ساموا الأمريكية عضوٌ منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1988. وتسري على الإقليم اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وهو ينتمي إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغرب المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

55 - وساموا الأمريكية عضوٌ في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات

السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في أنشطة شعبة العلوم والتكنولوجيا الأرضية التطبيقية لجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. والإقليم عضو أيضاً في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكرتي تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضاف الإقليم المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفايات في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2014. ويتمتع الإقليم أيضاً بمركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

56 - يعرض الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخراً في ساموا الأمريكية في ما يتعلق بوضعها السياسي في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية في ما يخص علاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال أيضاً إن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وقال أيضاً إن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير مستكملة سنوية إلى اللجنة الخاصة بشأن الأقاليم التي تديرها الولايات المتحدة لإثبات تعاون الولايات المتحدة كدولة قائمة بالإدارة وتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي يحتمل أن تكون اللجنة الخاصة قد حصلت عليها من مصادر أخرى.

58 - والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، الذي أنشئ بموجب الأمر التنفيذي 13537 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2010، يقدم المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالمناطق الجزرية، ويطلب المعلومات والمشورة بشأن المناطق الجزرية من حكام تلك المناطق وغيرهم من المسؤولين المنتخبين ومن ممثلي الكيانات أو أفراد آخرين، ويطلب معلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض أداء مهامه، من أجل المساعدة على ضمان التنسيق والتعاون في ما بين الوكالات الاتحادية لمعالجة المسائل التي تهم ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الأقاليم. وفي 8 شباط/فبراير 2023، عقد الفريق المشترك بين الوكالات جلسته العامة السنوية مع حكام الأقاليم.

59 - وفي الجلسة السابعة التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة إن حكومة بلده تؤيد باعتزاز حق تقرير المصير وستظل ملتزمة التزاماً تاماً بالمادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تقر بالتحديات التي تواجهها ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بسبب حجمها وموقعها النائي ومواردها الطبيعية المحدودة، وكذلك تأثير سنوات العبودية والاستعمار والحروب، وما تلاها من نزاعات وتكيف اجتماعي، بما في ذلك خلال فترات الإدارة من قبل الولايات المتحدة وتطور الحكم الذاتي الداخلي. وذكر أن هناك علاقة قوية بين تلك الأقاليم وبقية الولايات المتحدة، كما يتضح من إدراجها في نفس مجموعة التدابير الاتحادية الخاصة بالإغاثة والتعافي من جائحة كوفيد-19 المقدمّة إلى جميع الولايات الخمسين، ومن نشر وتنفيذ قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف وقانون الحد من التضخم لعام 2022. وقد اعترفت الإدارة الحالية، كجزء من سياساتها الهادفة إلى الاعتراف بالظلم الإثني والعريقي ومعالجته، بالإجراءات الاتحادية والممارسات المؤسسية السابقة والحالية التي لم تكن في بعض الحالات والظروف متسقة مع مبدأ حماية تساوي الحقوق والفرص لصالح جميع أفراد مختلف مجتمعات الأقاليم.

60 - وأضاف أن الولايات المتحدة تعترف بالتزاماتها بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق لتعزيز تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ومع أنها تتمتع بوضع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإنها متمتعة بالحكم الذاتي المحلي، إذ لسكانها حرية تحديد أولوياتهم وكيفية إنفاق مواردهم، ولها تمثيل سياسي اتحادي. ويعمل ممثلوها المنتخبون في مجلس النواب في عدة لجان مهمة، حيث يشاركون في المناقشات التي تدور بشأن التشريعات الوطنية. ويدعى حكام الأقاليم بانتظام إلى اجتماعات لجنتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب ذات الاختصاص لتقديم تقارير عن أحوال الأقاليم والدعوة لإحداث تغييرات ومبادرات على صعيد السياسات الاتحادية. ويستضيف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية الحكام وممثلي الولايات المتحدة من كل إقليم في جلسة عامة سنوية رفيعة المستوى، حيث يحضر ممثلو الإدارة، ويمكنهم تسجيل الأولويات والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ المحلي للسياسات والمبادرات الاتحادية (انظر A/C.4/78/SR.7).

61 - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كرر ممثل الولايات المتحدة الإعراب عن قلق وفده من أن مشاريع القرارات التي ستعتمد في الجلسة تولى اهتماماً مفرطاً للاستقلال باعتباره خياراً وحيداً يناسب الجميع في ما يتعلق بوضع الأقاليم في سعيها إلى تقرير المصير. وقال إنه يمكن لشعب أي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، كما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن يختار بطريقة قانونية الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حراً في تقرير ذلك الوضع، وبالتالي يجب ألا تسعى الأمم المتحدة للتأثير على مآل عمليات إنهاء الاستعمار، بل يجب أن تحترم الإرادة الحرة للشعب (انظر A/C.4/78/SR.9).

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

62 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار 86/78، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة لعام 2023 (A/78/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقاً. وفي هذا القرار، إن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب ساموا الأمريكية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب ساموا الأمريكية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية شعب ساموا الأمريكية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستعدة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علماً بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم في ما يتعلق بالمضي قدماً بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحكومة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأشارت إلى إنشاء المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية في نيسان/أبريل 2016؛

(هـ) أحاطت علماً أيضاً بنتائج الاستفتاء على التعديلات المقترحة على دستور ساموا الأمريكية، الذي أجري في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي وافق فيه الناخبون على خمسة تعديلات، وإحالة هذه التعديلات إلى وزيرة داخلية الولايات المتحدة الأمريكية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022؛

(و) أشارت إلى ما أفادت به حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل مُدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة، حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(ز) أشارت أيضاً إلى الدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام 2015 لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ح) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

- (ط) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بما يستجد من معلومات بشأن عملية إنهاء الاستعمار؛
- (ي) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب ساموا الأمريكية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين ساموا الأمريكية والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في ساموا الأمريكية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ل) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزاً مالياً دولياً؛
- (ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛
- (س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة ساموا الأمريكية وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة ساموا الأمريكية

